أردوغان يتهم هولندا بالضلوع في قتل المسلمين في سريبرينيتشا

الأمناء/وكالات:

تفاقمت الحرب الكلامية بين تركيا وهولندا، حيث اتهم الرئيس التركي هولندا بالضلوع في مجزرة المسلمين في سريبرينيتشا بالبوسنة عام 1995.

ولم تحل قوات حفظ السلام الأممية المكونة من جنود هولنديين آنذاك دون مقتل المسلمين البوسنيين على يد القوات الصربية، التي حوكِم أفرادها بتهمة ارتكاب مجزرة.

وقال رجب طيب أردوغان إن ذلك الإخفاق، الذي لا يزال ذكرى محرجة في هولندا، كشف أن "المعايير الأخلاقية الهولندية تحطمت".

ووصف رئيس الوزراء الهولندي مارك روته تصريحات أردوغان بأنها "تزييف حقير".

وقال روته لـ"بي بي سي" أن أردوغان "أصبح يزداد هيجانا من ساعة لأخرى، وأريده أن يهدأ".

وثارت ثائرة أنقرة بعد قرار هولندا السبت منع وزيرين تركيين من إلقاء خطاب أمام الجالية التركية في البلاد بشأن الاستفتاء الشعبي الذي تنظمه تركيا.

كما استعملت الشرطة الهولندية الكلاب وخراطيم المياه لتفريق متظاهرين يحملون الأعلام التركية في روتردام.

وتهدف هذه التجمعات إلى حض الناخبين الأتراك المقيمين في أوروبا على التصويت بـ" نعم " في استفتاء 16 أبريل/ نيسان، لتوسيع صلاحيات الرئيس. وقد انتقد مسؤولون في الاتحاد الأوروبي هذا التوجه التركي.

واتهمت تركيا الحكومة الهولندية بأنها تتصرف بطريقة تذكر "بالنازية"، ومنعت السفير الهولندي من العودة إلى أنقرة، وعلقت محادثات سياسية عالية المستوى بين البلدين.

وقال نائب رئيس الوزراء التركي "نعمان قرطولموش" الثلاثاء أن بلاده قد تقرر عقوبات اقتصادية على هولندا أيضا.

ودعت مفوضة الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية " فيديريكا موغيريني" تركيا إلى "التخلي عن التصريحات والإجراءات المتشنجة، التي قدم تؤدي إلى تفاقم الوضعية". لكن يبدو أن رسالتها لم تجد آذانا مصغية، إذ وصفتها تركيا بأنها "لا قيمة لها".

أول (عملية قرصنة) قبالة سواحل الصومال منذ عام ٢٠١٢

الأمناء/وكالات:

تعرضت سفينة شحن نفطية لهجوم، يُعتقد أن قراصنة قاموا بها، قبالة السواحل الصومالية، حسبما أفادت تقارير. وهي أول عملية قرصنة منذ خمس سنوات.

وأرسلت السفينة إشارة استغاثة مساء الإثنين، قالت فيها أن زورقين يقتربان منها بسرعة كبيرة.

وأخبر المسلحون مسؤولا محليا بأنهم صيادون، دُمرت معداتهم بسبب سفن صيد غير شرعية.

وكانت أعمال القرصنة متفشية قبالة سواحل الصومال، إلى أن احتوتها مهمة بحرية تابعة للاتحاد الأوربي، بدأت عام 2008.

وإذا ما تأكد هذا الهجوم، سيكون أول عملية قرصنة تتعرض لها سفينة شحن تجارية قبالة سواحل الصومال منذ عام 2012.

وتحمل السفينة المختطفة علم سيريلانكا، وكانت متوجهة من جيبوتي إلى العاصمة الصومالية مقديشيو، لكن جرى تحويل طريقها إلى ميناء عولولة بمنطقة بونتلاند الصومالية، التي تتمتع بحكم شبه ذاتي.

وأفادت الأنباء بتعطل نظام التعقب الملحق بالسفينة.

وقال "علي شاير محمد عثمان"، قائد الشرطة في بلدة عولولة، بالقرب من المكان الذي تحتجز فيه السفينة، لـ (بي بي سي) إنه يحاول استكشاف ما إذا كان المسلحون بالفعل صيادون أم أنهم قراصنة منظمون.

وأضاف: "الأشخاص الذين يحتجزون السفينة يزعمون أنهم صيادون، يعانون من الصيد غير الشرعي في المنطقة؛ لكن إذا تأكدنا أنهم قراصنة سأطلب منهم مغادرة المنطقة فوراً، وإلا سنبحث في كيفية تحرير السفينة".

لكن متحدث باسم القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوربي، التي تنفذ مهمة بحرية لمكافحة أعمال القرصنة في المنطقة، إنه من المبكر جدا تأكيد حدوث عملية قرصنة.

وقالت القوة البحرية الأوربية لـ بي بي سي: "لقد علمنا بذلك مساء الاثنين، وأرسلنا طائرة مع أول ضوء من نهار اليوم الثلاثاء، للتحقق من الأمر".

ويُعتقد أن ثمانية أشخاص كانوا على متن السفينة وقت اختطافها، والتي تتسع حمولتها لنحو 12 ألف طن.

وقال جون ستيد من منظمة "محيطات بلا قرصنة" الإغاثية لوكالة رويترز: "لقد أبلغت السفينة أن زورقين يتتبعانها مساء أمس الاثنين، ثم اختفت بعد ذلك".

وعادة ما تستهدف أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال الحصول على فدى، لكنها شهدت انخفاضا كبيرا خلال السنوات الماضية، ويرجع ذلك جزئيا إلى دوريات الحراسة الدولية المكثفة، وكذلك دعم الصيادين المحليين.

لكن تكرر مؤخراً استيلاء قراصنة على سفن صيد صغيرة.

وقُدرت تكلفة عمليات القرصنة حول العالم عام 2011 بنحو 8.3 مليار دولار سنويا.

مرشح الرئاسة الفرنسي (فرانسوا فيون) يخضع للتحقيق رسميا

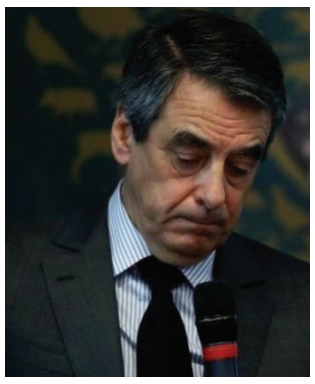

الأمناء/وكالات:

وُضع المرشح الرئاسي الفرنسي فرانسوا فيون قيد التحقيق الرسمي بشأن اتهامات بالتلاعب بالأموال العامة، حسب ممثلو الادعاء.

ويُشتبه في أن مرشح يمين الوسط في الانتخابات الرئاسية دفع مئات الآلاف من اليورو لأفراد من عائلته مقابل عمل ربما لم يقوموا به.

ونفى "فيون" ارتكاب أية تجاوزات، لكنه قال في وقت سابق إنه سيستقيل من سباق الرئاسة إذا وُضع قيد التحقيق.

وحتى وقت قريب، كان "فيون" هو الأوفر حظا للفوز في الانتخابات التي ستجرى في أبريل/ نيسان ومايو/ آيار المقبلين.

لكن رئيس الوزراء السابق تراجع الآن في السباق الرئاسي، ليصبح خلف زعيمه اليمين المتطرف مارين لوبان، ومرشح تيار الوسط إيمانويل ماكرون.

ويوم الثلاثاء، وُضع فيون (63 عاما) قيد التحقيق الرسمي، بسبب شكوك بأنه خطط لمنح زوجته "بينيلوب" مبالغ من المال العام، نظير العمل كمساعد برلماني، وهي المهمة التي لم تقم بها من الأساس.

كما يجري التحقيق معه فيما يتعلق بدفع مبالغ مالية لنجليه - ماري ، وتشارلز - عندما كان عضواً في مجلس الشيوخ. وقال "فيون" إنه دفع تلك الأموال لنجليه نظير عملهما كمحاميين لأداء مهام محددة. ومع ذلك، لم يكن أيّاً من نجليه محاميا مؤهلاً في ذلك الوقت.

وفي جميع الأحوال، يُشتبه في أن "فيون" تورط في تحويل أموال عامة، والحصول على أموال دون وجه حق، وتلقي أموال، وعدم الإعلان عن الأصول بالكامل.

وكان قاض يحقق في تلك القضية بالفعل، لكن حتى الآن لم يشر التحقيق إلى "فيون" بشكل مباشر.

وقال "هيو سكوفيلد"، مراسل بي بي سي في باريس :" إن هذه هي اللحظة التي كان يخشاها فرانسوا فيون، لكنه كان يعرف أنها ربما ستأتي".

وبات "فيون" في وضع حرج للغاية، لأنه قال قبل الحملة الانتخابية إنه سيكون من غير المعقول أن يبقى شخص كمرشح إذا وُضع في هذا الموقف القانوني، حسب سكوفيلد.

وقال "فيون" في كلمة سابقة عادت لتطارده الآن: "من الذي يمكن أن يتصور الجنرال ديغول قيد التحقيق القضائي؟! ".

الرياض وواشنطن تتفقان على اعتبار إيران تهديدا للمنطقة

الأمناء/وكالات:

قال مستشار الأمير/ محمد بن سلمان - ولي ولي العهد السعودي ووزير الدفاع -: " إن الأمير والرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، اتفقا على أن إيران تشكل تهديداً أمنياً للمنطقة " .

وأضاف مستشار الأمير في بيان:" أن اجتماعا عُقد يوم الثلاثاء بين الجانبين، شكّل "نقطة تحول تاريخية" في العلاقات السعودية-الأمريكية ".

كانت المملكة العربية السعودية تنظر بعدم الارتياح إلى إدارة الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، إذ شعرت المملكة بأن إدارة أوباما اعتبرت تحالفها مع الرياض أقل أهمية من التفاوض بشأن الاتفاق النووي مع إيران المبرم عام 2015.

وشدد المستشار على أن "اجتماع اليوم أعاد الأمور إلى مسارها الصحيح، ويمثل فرصةً كبيرةً في العلاقات بين البلدين في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية."

وشهدت العلاقات الأمريكية-السعودية توترات وأزمات إبان حكم أوباما بعد عقود من التحالف الاستراتيجي بين البلدين.

وفي أواخر العام الماضي، علّق أوباما بيع ذخائر أمريكية دقيقة التوجّه للسعودية، في رد فعل على سقوط آلاف الضحايا من المدنيين نتيجة ضربات جوية تقودها السعودية في اليمن.

كما أقرّ الكونغرس في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2016 نهائياً قانون تطبيق العدالة على رعاة الإرهاب، المعروف اختصارا بـ "جاستا"، الذي يسمح لأسر ضحايا هجوم 11 سبتمبر/ أيلول 2001 بمقاضاة المسؤولين السعوديين على الأضرار التي لحقت بهم.

ومرر القانون على الرغم من استخدام البيت الأبيض حق النقض (فيتو).

وردّت الرياض آنذاك بأن اعتماد الكونغرس القانون "يقوض مبدأ المساواة والحصانة السيادية وهو المبدأ الذي يحكم العلاقات الدولية منذ مئات السنين".

وتنفي الحكومة السعودية مسؤوليتها عن الهجوم، كما حاولت الضغط على واشنطن من أجل عدم إصدار التشريع.

وكان 15 شخصاً - من مجموع 19 شاركوا في اختطاف الطائرات واستخدامها في هجمات 11 من سبتمبر- مواطنين سعوديين.